التضخم في عراق ما بعد ٢٠٠٣
أسباب، مؤشرات، ومعالجات

م.د. ميثم لعيبي اسماعيل*
م.م. أحمد هادي سلمان *

المستخلص

حدد البحث أسباب التضخم في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ وذلك بالتركيز على محورين، ركز المحور الأول على أهم خصائص الاقتصاد العراقي ذات الصلة موضوع التضخم، اما المحور الثاني فقد أكد على وجود مشكلة التضخم من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات مثل الرقم القياسي للأسعار والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة فضلا عن مؤشر الاستقرار النقدي.

توصل البحث من خلال المؤشرات والأرقام وتحليلها إلى وجود مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، ومن ذلك توصل إن حلول تلك المشكلة يأتي من خلال بعدين، الأول يرتبط بالجانب الحقيقي للاقتصاد، والثاني يتعلق بالجوانب النقدية والمالية.

Abstract

Research identifies the causes of inflation in the Iraqi economy after 2003, focusing on two axes, first axis focused on the most important characteristics of the Iraqi economy relevant to the subject of inflation, while the second axis has stressed the existence of the problem of inflation through the use of a set of indicators such as price index and gross domestic product at current and constant prices, as well as the indicator of monetary stability.

The research found the existence of the problem of inflation in the Iraqi economy during the period of search, and find that the solutions to this problem comes through the two dimensions, the first aspect is linked to the real economy, the second is the monetary and fiscal aspects.

المقدمة

تعد مشكلة التضخم واحدة من المشكلات التي تواجه مختلف البلدان سواء النامية أم المتقدمة، ولا يشذ الاقتصاد العراقي عن هذه الحقيقة، وإذ شهد هذا الاقتصاد موجات متوالية من ارتفاع الاسعار سواء قبل ام بعد نيسان ٢٠٠٣ .

حاولت الدراسة تحديد أسباب التضخم في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال التركيز على بعدين، ركز البعد الأول على بعض أهم خصائص الاقتصاد العراقي ذات الصلة الوثيقة بمشكلة التضخم بعد ٢٠٠٣، أما البعد الثاني فقد ركز على شقين تم في الاول البحث في مجموعة من المؤشرات التي من الممكن أن تثبت وجود مشكلة التضخم في الاقتصاد

*عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

العراقي، أما الشق الثاني فقد خصص لدراسة المكونات الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام للاسعار، وذلك للمدة الممتدة ٢٠٠٣ -٢٠٠٧ ، كما تمت المقارنة مع المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣، حيث تم معرفة أهم العوامل التي شكلت الرقم القياسي للاسعار وتباين تلك العوامل خلال الفترات المختلفة.

فرضية البحث:

يستند البحث الى التحقق من فرضية مفادها " ان التضخم في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ يعود الى مجموعتين من العوامل، حقيقية ونقدية، وهذه العوامل ترتبط بالخصائص الرئيسة للاقتصاد العراقي ".

ومن اجل التحقق من تلك الفرضية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء تضمّن الجزء الأول التركيز على أهم معالم الاقتصاد العراقي ذات الصلة المباشرة بالتضخم ، في حين خصص الجزء الثاني لدراسة مشكلة التضخم وذلك بالتركيز على مجموعة من المؤشرات التي تثبت وجود المشكلة كذلك تم تحليل أهم العوامل المؤثرة على تركيب الرقم القياسي العام للاسعار، أما الجزء الثالث والأخير فقد خصص للخروج بمجموعة من الحلول والمقترحات.

أولا : معالم الاقتصاد العراقي ذات الصلة بالتضخـــم، للمــدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٧.

سيتم التركيز على تلك الخصائص المميزة للاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ ، وذات العلاقة المباشرة مع موضوع التضخم :

١- الاعتماد على قطاع التجارة الخارجية :

يعرف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على مورد وحيد هو النفط، ويعد النفط الرافد الرئيس لبقية فروع الاقتصاد، حيث إن العراق ثالث اكبر احتياطي نفطي في العالم، فالاحتياطي النفطي الثابت يقدر بحدود ١١٥ بليون برميل، وحوالي ٢٢٠ بليون برميل محتمل. كما يحتوي على احتياطي ثابت من الغاز يقدر بحدود ١١٠ تريليون قدم مكعب، وحوالي ١٥٠ تريليون قدم مكعب محتمل(١).

من هنا يكون الاقتصاد العراقي عرضة بشكل كبير ودائم للتقلبات التي تصيب سوق النفط العالمية، وذلك من ناحية ارتفاع أو انخفاض أسعار و/أو كميات النفط العالمية، كذلك فأن الصرف الأجنبي الذي يحصل عليه الاقتصاد من جراء هذا المورد يساهم بشكل كبير في استيراد مجموعة عريضة من السلع (سواء الاستهلاكية أم الاستثمارية أم الوسيطة) التي يحتاجها الاقتصاد المحلي، والتي يعجز عن إنتاجها في الداخل ، إن الاقتصاد العراقي يكون معرض بشكل كبير لارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي فان الأمر يؤدي إلى انتقال هذا الارتفاع في الأسعار إلى داخل الاقتصاد، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد(٢).

٢ – ضعف بنية الناتج المحلي الإجمالي :

من المعروف إن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يعد مؤشرا تنموياً بحد ذاته ما لم يصاحبه تغير في الهيكل الاقتصادي، إن إلقاء نظرة على مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد

العراقي تبين ضعف الهيكل الاقتصادي، حيث تشير الحسابات القومية لعام ٢٠٠٤، الاعتماد الكبير على قطاع النفط ، حيث بلغت نسبة مساهمته (٦٣.٠ %) إلى الناتج المحلي في حين بلغت (٥٦.٣%) سنة ٢٠٠٦ و (٦٠.٠%) ٢٠٠٧. وهي نسب كبيرة تعني إننا أمام اقتصاد ضعيف البنية وحيد الجانب ، أما إذا نظرنا إلى القطاع الزراعي فنرى انه لا يشكل إلا نسبة ٧% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين إن القطاع الصناعة لم يشكل سوى ٢% من الناتج وذلك عام ٢٠٠٤، ولا يختلف الأمر بالنسبة للسنوات اللاحقة حيث شكلت نسبة القطاع الزراعي ٥% و ٦% من الناتج للسنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على التوالي ، في حين شكل القطاع الصناعي النسب ٢% و ٣% للسنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على التوالي(٣).

من هنا يمكن القول إن قطاع النفط يهيمن على تطورات الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هيكل الاقتصاد ككل، وهذا الأمر يترك بلا شك آثاراً غير مرغوبة على الاقتصاد، خصوصا إن القطاع النفطي معزول عن بقية قطاعات الاقتصاد، ولا تربطه ببقية القطاعات سوى الروابط المالية (Fisical Linkages)، وهذا ما يؤدي إلى أن يفيض ناتج هذا القطاع عن الطلب المحلي، ومن ثم يأخذ الطابع التصديري.

٣- حالة ميزان المدفوعات :

من خلال دراسة وضع ميزان المدفوعات، أظهرت نتائج الحساب التجاري فيه عجزاً بلغ (٢٤٠٤.٦) مليون دولار لعام ٢٠٠٤، هذا العجز يعود إلى العجز في الميزان التجاري الذي بلغ (٣٤٩٢.٣) مليون دولار، وأيضا العجز في ميزان الخدمات الذي بلغ (٢٢.٢)(٤). كذلك بلغت الصادرات النفطية(٩٠%) كنسبة من الإيرادات الكلية وذلك عام ٢٠٠٤، ارتفعت إلى (٩٣.٥%) عام ٢٠٠٥ .

إن واحدا من أهم نتائج انطلاق تصدير النفط بعد ٢٠٠٣، نتيجة قرارات رفع الحظر الاقتصادي الذي كان مفروضا على العراق، هو إمكانية الدولة من توفير الصرف الأجنبي ومن ثم إمكانية تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار، إذ استخدم البنك المركزي العراقي العملات الأجنبية الناتجة عن تصدير النفط لأستقرار الدينار العراقي أمام الدولار.

هذا الأمر ابعد الاقتصاد العراقي عن التأثيرات السلبية الكبيرة التي كانت تلحق بالاقتصاد قبل ٢٠٠٣ نتيجة التذبذب في سعر صرف الدينار وانخفاضه بشكل مستمر ، وما كان ينتج عن ذلك من ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار،.غير ان تقوية الدينار امام الدولار بشكل مبالغ فيه يساهم الى حد كبير في زيادة عجز ميزان المدفوعات من زاوية ان تحسين سعر الصرف يؤدي الى تشجيع البلد على زيادة الاستيرادات من مختلف السلع؛ حيث تصبح أسعارها رخيصة نتيجة تحسين سعر الصرف، وهذا الامر يؤدي الى التأثير سلبا على الاقتصاد من حيثاه تثبيط همم الإنتاج سواء الصناعي او الزراعي، وهذا ما يعرف بالمرض الهولندي(٥). هذا الامر يؤدي إلى هبوط في الناتج المحلي، الامر الذي قد يساهم في زيادة الضغوط التضخمية، خاصة إن السلع التي يزداد استيرادها قد تكون محملة بالتضخم المستورد.

٤- مشكلة القروض الخارجية، والدخول إلى المنظومة الدولية

دخل العراق في مفاوضات مع أعضاء نادي باريس بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وذلك من اجل معالجة ديون العراق الخارجية، حيث تمت مفاتحة الحكومة العراقية لإدارة صندوق

النقد الدولي بقصد عقد اتفاقيات من شأنها إطفاء الديون العراقية والتي تقدر بـ (120) مليار دولار.

كان التعامل مع الصندوق على أساس عودة العراق إلى النظام الاقتصادي العالمي وتطوير اقتصاده على أساس اعتماد إستراتيجية اقتصاد السوق الحر، في أطار هذه الجهود جرت محادثات بين العراق من جهة وإدارة صندوق النقد الدولي ونادي باريس من جهة أخرى. تم خفض ديون العراق بمقدار % خلال فترات محددة بشرط أن يقوم العراق بإصلاح اقتصاده باتجاه رفع كفاءة الأداء وتقليل التبذير وحصوله على ثقة المجتمع الدولي، وذلك من خلال تبني إستراتيجية تنسجم مع توجهات صندوق النقد الدولي .

في ٢٩ من أيلول عام ٢٠٠٣ وقع العراق الاتفاقية الأولى مع صندوق النقد (EPCA) Emergency Post Conflict Asistence (اتفاقية المساندة الطارئة) والتي تتلخص بنودها الرئيسة بما يلي : إصلاح مالي وإدارة جيدة للمصروفات، إصلاح سياسة الدعم الحكومي متمثلا بالبطاقة التموينية وأسعار المشتقات النفطية، تقليل تدخل الدولة في إدارة المشاريع الاقتصادية، والبدء بعملية الخصخصة، وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والبدء بتقديم الدعم النقدي للعوائل الفقيرة.

قام العراق بإبرام اتفاقية ثانية SBA في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٥، واتفاقية SBA (Stand By Arrangement) لا تختلف في جوهرها عن EPCA، إلا أن الأولى تحتوي على تفاصيل متعلقة بضبط الحسابات والإنفاق والتضخم وضمان الشفافية في عرض المعلومات والالتزام في عدم زيادة عجز الموازنة. إن ابرز سمات هذه الاتفاقية تتمثل في توسيع السوق أمام القطاع الخاص والسماح له باستيراد المنتجات النفطية وإعادة بيعها محليا بأسعار السوق ، والابتعاد عن أشكال الدعم العام غير الموجه واستبدال هذا الدعم بتقديم خدمات عامة و اجتماعية أفضل.

قامت الحكومة في ١كانون الأول ٢٠٠٥ برفع الأسعار الرسمية للمحروقات في كل أنحاء البلاد، ليصبح سعر البنزين العادي ١٠٠ دينار للتر الواحد، وسعر البنزين الممتاز ٢٥٠ دينار للتر الواحد، والنفط الأبيض٢٥ دينار للتر، و قنينة الغاز بسعر ٦٠٠ دينار ، وهكذا بدأت الدولة تدريجيا بتقليل دعم أسعار المشتقات النفطية.

إن واحدة من أهم آثار رفع الدعم انه يكون مصحوبا بآثار تضخمية واضحة ، ينطلق هذا الرأي من منطلقات نظرية ترى أن التضخم الذي سيحدث هو من نوع دفع التكاليف، بحيث أن رفع أسعار المشتقات النفطية سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار باعتبار أسعار المشتقات ستشكل إضافة إلى تكاليف السلع والخدمات المنتجة، إن هذا الرأي يستند إلى جملة من الحجج :-

أ- إن هناك طلباً متواصلاً على الغاز والنفط الأبيض والبنزين، وزيادة أسعارها ستؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الوقود والإضاءة، ومن ثم التأثير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ب- أن الطلب على البنزين وزيت الغاز هو طلب مشتق من الطلب على السيارات، وان أي ارتفاع في أسعار هذه المنتجات سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة النقل والمواصلات ومن ثم سيرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ج- ثمة علاقة طردية بين ارتفاع اسعار المحروقات وارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وذلك لان الأخيرة تأخذ بنظر الاعتبار أجور النقل كأحد مكوناتها، وهكذا سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية ، ومن ثم ارتفاع الرقم القياسي للأسعار.

في هذه الصدد نرى إن سلسلة من الآثار المباشرة وغير المباشرة من ارتفاعات الأسعار ستحدث، مما سينعكس بشكل متتابع على بقية القطاعات ، والنتيجة هي مواجهة الاقتصاد ككل لضغوط تضخمية [٦].

٥- عجز الموازنة العامة :

تواجه الموازنة العامة في العراق عجزاً كبيراً، وذلك رغم الزيادات الكبيرة التي حصلت في ايرادات العراق بسبب قرارات رفع الحصار الاقتصادي، وأيضا بسبب الزيادات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط عالميا. لقد سجلت الموازنة العامة في العراق عجزاً بلغ ٧.٠٢٣ ، ٥.٥٧١ ، ٥.٥٧١ تريليون دينار عراقي ، وذلك للسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، على التوالي (انظر الجدول ١).

ثمة أسباب كثيرة وراء عجز الموازنة ويمكن القول إن اغلب تلك الأسباب ترتبط بجانب النفقات العامة المتزايدة. إذ إن هناك إنفاقاً ضخماً على الجانب الأمني وذلك بسبب الظروف الأمنية المتدهورة، كذلك فان هناك نسبة كبيرة من هذا الإنفاق يذهب إلى دعم البطاقة التموينية، والوقود، والكهرباء والماء والخدمات العامة الأخرى، فضلاً عن فقرة الاجور والرواتب [٧].

إن قراءة سريعة للموازنة العامة العراقية يمكن من خلالها وصف الأداء الحكومي بأنه استهلاكي، إذ بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي ٧٩.٠%، ١. % ، ٧٥.٥١ %من مجموع الإنفاق العام للسنوات ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ على التوالي، بينما بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري ٢١.٠%، ٢. ١% ، ٢٤.٤٩% ، لنفس السنوات (انظر الجدول ١).

تعتمد الموازنة العامة بشكل كبير على الإيرادات من القطاع النفطي، إذ شكلت الإيرادات النفطية النسب %، ٩٢%، ٩٤% من مجموع الإيرادات العامة، وذلك خلال السنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ على التوالي (انظر الجدول ١).

جدول (١) مؤشرات الموازنة العامة في العراق ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ (نسبة مئوية %)

الفقرات	الموازنة العامة		
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإيرادات النفطية/الإيرادات العامة		٩٢	٩٤
الإيرادات غير النفطية/الإيرادات العامة	١٢		٦
النفقات الاستثمارية/ النفقات العامة	٢١.٠	١ .	٢٤.٤٩
النفقات التشغيلية/ النفقات العامة	٧٩.٠	١.	٧٥.٥١
عجز الموازنة العامة (تريليون دينار)	٧.٠٢٣	٥.٥٧١	٩.٦٦٢

المصدر / قام الباحث بإعداد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

١- الموازنة العامة للدولة للسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

ثانياً : التضخم في الاقتصاد العراقي ٢٠٠٣- ٢٠٠٧.

١: مؤشرات التضخم في الاقتصاد العراقي ٢٠٠٣-٢٠٠٧

قام الباحث بتناول مجموعة من المؤشرات التي تبين التضخم بالاقتصاد العراقي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، حيث تم استخدام أربعة مؤشرات رئيسة هي:

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومعدل نموه.
ب- مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
ج- مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع عرض النقد.
د- معامل الاستقرار النقدي.

أ - الرقم القياس للأسعار ومعدلات نموه :

من الجدول (٢) نجد أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ارتفع من (٦٩٤٣.٥) عام ٢٠٠٣ إلى (١٢٠٧٣.) عام ٢٠٠٥ محققاً رقماً بلغ (٩٢٧٧.٦) كمعدل للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ، هذا الأمر رافقه ارتفاع في معدل نمو الرقم القياسي للأسعار، إذ بلغ (٢.٥%) كمعدل للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

هذا الأمر يوضح أن اتجاه الأسعار في الاقتصاد العراقي آخذ بالارتفاع للسنوات ،٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ وهذا الأمر يعود إلى الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة خلال الفترة ما بعد انتهاء العمليات الرئيسة لحرب العراق ٢٠٠٣.

كذلك ارتفع الرقم القياسي للأسعار ارتفاعا حادا سنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وذلك اثر تطبيق وصفات الصندوق الخاصة برفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية، أما سنة ٢٠٠٧ فقد شهدت انخفاض في الرقم القياسي ، حيث حقق معدل الرقم القياسي نموا سالبا بلغ (-١٩.٠%) ، وذلك نتيجة امتصاص الاقتصاد الصدمة الكبيرة الناتجة عن رفع الدعم عن أسعار المشتقات، وبدء تطبيق سياسات لمعالجة شحة المشتقات النفطية، كذلك قيام البنك المركزي العراقي برفع قيمة الدينار مقابل الدولار، فضلا عن توقف الزيادات في أسعار المشتقات، مما أدى إلى تراجع الرقم القياسي للأسعار.

جدول (٢)
مؤشرات عن التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)
(القيمة : مليون دينار عراقي)
(سنة الأساس = ١٩٩٣)
(% نسب مئوية)

I/Y	الرقم القياسي للأسعار	معدل التغير	GDP الاسمي	معدل التغير	GDP الحقيقي	معدل التغير	عرض النقد ١	معدل التغير	معامل الاستقرار النقدي
٢٠٠٣	٦٩٤٣.٥	٣٣.٦	٢٩٥ ٥٧١	-٢٧.٩	٤٢٦٠٩	-٤٦.٠	٥٧٧٣٦٠٠	٩١.٦	١٣٧.٦
٢٠٠٤	١٥	٢٧.٠	٣٦٠ ٢	٢٢	٤٠٩٣٧	-٣.٩	٦١٦٢	٤٩.٢	٥٣.١
٢٠٠٥	١٢٠٧٣.	٣٧.٠	٦١٦٧٣٤	٧٠.٩	٥١٠	٢٤.	١١٣٩٩١٢٥	٣٢.٣	٧.٥
٢٠٠٦	١ ٥٠٠.	٥٣.٢	١ ٦٥ ٣	-٣٧.٣	٢٠ ٩	-٥٩.١	١١٤٧ ٢٩	٠.٧	٥٩.
٢٠٠٧	١٥٠٠٥.٣	١	٥٧٠٠٢٧٩	٤٧.٥	٣٧٩	١.	١٠٠٣٩ ٢	-١٢.٧	٦٩.١
٠٣-٠٥	٩٢٧٧.٦	٣٢.٥	٤٢٤٤٩٢١	٢١.٧	٤٤ ٧	-٢٥.١	٥٩٦٣٣	٥٧.٧	٦٠.١
٠٥-٠٧	١٥١٩٣.٣	٢٣.	٥٢٤٤٤٧٩	٢٧.٠	٣٦٦٥٤.٧	١٥.	١٠٩٧٢٣ ٢	٦.	٤٥.٥

عرض النقد (١) = عرض النقد بالمعنى الضيق= صافي العملة في التداول+الودائع الجارية الخاصة.
معامل الاستقرار النقدي = معدل نمو عرض النقد (١) - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
المصدر : تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على :
١-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٣، صفحات متفرقة.

٢-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٤، صفحات متفرقة.

ب – مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(هل هناك نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ؟)

إذا نظرنا إلى الأرقام المطلقة للناتج المحلي (الاسمي) خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ نجد أنها حققت ارتفاعاً طوال تلك المدة، إذ ارتفعت من (٢٩٥ ٥٧) مليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى (٦١٦٧٣٤) مليون دينار عام ٢٠٠٥ محققاً رقماً مقداره (٤٢٤٤٩٢١) مليون دينار وذلك كمتوسط للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ، وهذه الأرقام تعكس لنا تطور القيمة النقدية للناتج المحلي فقط ، إذ نجد أن الناتج الاسمي قد حقق معدلات نمو موجبة بلغت (٢١.٧) كمتوسط للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، أما إذا انتقلنا إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، وهو ما يمثل تطور الناتج الحقيقي ، سنجد انه حقق رقماً مطلقاً مقداره (٤٢٦٠٩) عام ٢٠٠٣ ارتفع إلى (٥١٠) عام ٢٠٠٥ ، من هنا نجد إن الناتج الحقيقي كان اقل من الناتج الاسمي، حيث بدأت بوادر التضخم بالظهور والتأثير على تخفيض القيمة الحقيقية للناتج، وهذا الأمر يمكن أن يكون واضحاً إذا نظرنا إلى معدلات نمو للناتج الحقيقي إذ إنها حققت معدلات نمو بلغت بالمتوسط(-٢٥.١%) للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ في حين ان الناتج الاسمي حقق معدلا بلغ ٢١.٧ كمتوسط لنفس المدة، هذا الأمر يعني أن ارتفاع المستوى العام للأسعار قد اثر باتجاه تخفيض القيم الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي.

التحليل السابق نفسه ينطبق على المدة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧، حيث نجد إن الناتج المحلي الاسمي حقق معدل نمو بلغ (٢٧.٠%) في حين إن نظيره الحقيقي حقق نموا بلغ (١٥.%)، الأمر الذي يعني أن هناك اتجاهات تضخمية في الاقتصاد.

ج – مقارنة الناتج المحلي الإجمالي
الحقيقي مع عرض النقد :

(هل هناك توازن بين السوق النقدي والسوق الحقيقي؟)

لغرض التعمق في دراسة موضوع التضخم خلال مدة الدراسة، يمكن أن نقارن بين معدل الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية والثابتة) وبين معدلات نمو عرض النقد بالمعنى الضيق، فإذا نما عرض النقد بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج (خاصة الحقيقي) ،فان هذا الأمر يعني إن الكتلة النقدية في الاقتصاد اكبر من حاجة الاقتصاد الفعلية ، أي إن الطلب سيفوق العرض الحقيقي من السلع والخدمات، وبالتالي فان هذه النقود الكثيرة ستضغط على السلع والخدمات القليلة، وبالتالي فان الأمر سيؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع والخدمات.

من المقارنة بين نمو عرض النقد ونمو الناتج الاسمي والحقيقي، نلاحظ إن عرض النقد قد نما بمعدل ٥٧.٧%) كمتوسط للمدد ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ، في حين نما الناتج الاسمي (٢١.٧%) كمتوسط لنفس المدة، بينما نما الناتج الحقيقي بمقدار سالب بلغ (-٢٥.١%) كمتوسط لنفس المدة ، وكما هو واضح فان نمو عرض النقد فاق نمو الناتج سواء الاسمي أم الحقيقي ، من هنا فان الطلب الكلي يفوق العرض الكلي وبالتالي فان النتيجة الحتمية هي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

أما المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ فان معدل نمو عرض النقد بلغ (٦٠%) ، في حين نما الناتج الاسمي (٢٧.٠%) مقابل نمو بلغ (١٥. %) للناتج الحقيقي، الأمر الذي يؤكد إن ثمة فجوة بين الطلب والعرض الحقيقي ومن ثم ظهور إشارات تضخمية، ولكن ليس بنفس معدلات المدة السابقة، حيث إن الناتج الاسمي نما بمعدلات أعلى من نمو عرض النقد، كذلك حقق الناتج الحقيقي معدلات موجبة.

د - معامل الاستقرار النقدي :

يستند مؤشر معامل الاستقرار النقدي على نظرية كمية النقود، حيث يوضح الاستقرار في السوق النقدي، والذي يحدث عند المستوى الذي تكون فيه نتيجة طرح معدل التغير السنوي لـ GDPالحقيقي من معدل التغير السنوي لعرض النقد، تساوي الصفر، أما إذا كانت قيمة هذا المعامل اكبر من الصفر، فأن ذلك يعني إن معدل نمو عرض النقد اكبر من معدل نمو GDP الحقيقي، أي إن هناك اختلال بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع. أما إذا كانت قيمة المعامل اقل من الصفر فأن الأمر يعني أن العكس قد حدث( ).

إن مؤشر معامل الاستقرار النقدي حقق (٦٠.١) للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ، وهو يعني أن الاقتصاد يواجه ضغوطاً تضخمية حيث انه اكبر من صفر، الأمر الذي يعني إن المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ قد شهدت اختلالاً كبير في العلاقة بين التيارين النقدي والحقيقي، مما اثر باتجاه ارتفاع نسب التضخم.

لكن المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ شهدت تحسنا في هذا المؤشر، إذ حقق(٤٥.٥) وهو معدل نمو موجب، مما يؤشر إننا أمام حالة من التضخم لكن ليس بنفس النسب السابقة نفسها.

٢ : تحليل مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك

للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، مقارنة مع عقد التسعينيات:

من خلال متابعة الجدول(٣) والذي يوضح المجاميع الرئيسة المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك، يمكن أن نحلل الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في هذا الرقم والتي تشكل مكوناته الرئيسة، إذ نجد أن العوامل المؤثرة في هذا الرقم خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٠ تختلف من حيث الأهمية، بالعوامل المؤثرة خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، والمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، إذ يلاحظ إن المدة ١٩٩٠-١٩٩٥ والتي بلغ فيها الرقم القياسي العام للأسعار المستهلك (٥٦٣.٩)، كانت الخدمات الطبية والأدوية تحتل فيها المكانة الأولى من حيث التأثير في هذا الرقم، إذ بلغ رقمها (١٠٩٥.) ، وهو أمر نجم بسبب قرارات الحصار الاقتصادي، يليه من حيث التأثير الوقود والإضاءة (٦٧٣.٣)، ومن ثم المواد الغذائية (٦٥٣.٩)، بعدها يأتي السلع والخدمات المتنوعة وثم الأقمشة والملابس... وأخيراً تأتي مجموعة الإيجار، أنظر الجدول (٣)، كذلك الشكل (١) الذي يبين الأهمية النسبية للمجاميع المكونة للرقم القياسي .

أما المدة ١٩٩٥-٢٠٠٠ فقد كان المؤثر الأساس في هذا الرقم هو مجموعة الخدمات الطبية والأدوية (. ١٣٣١)، تليها الوقود والطاقة (٦٥٦١.٦) ، ثم سلع وخدمات متنوعة (٣٦٣٢.٩) ومن ثم تأتي مجموعة النقل والمواصلات (٣١٤١.٩) ... وتأتي أخيرا مجموعة الدخان والكحوليات (١٥٩٤.٢)، أنظر الجدول (٣)، كذلك الشكل البياني (٢) أما المواد الغذائية فقد هبطت إلى المرتبة الخامسة بعد أن كانت في المرحلة الثالثة، وهذا الأمر جاء نتيجة توقيع

مذكرة النفط مقابل الغذاء والدواء ، غير انه يجب الإشارة إلى إن هذه المذكرة لم تؤدِ إلى تراجع أسعار الدواء والخدمات الطبية، وهو أمر يعود برأينا إلى سببين، الأول اقتصادي ، حيث إن الطلب على الأدوية هو طلب غير مرن، السبب الآخر اجتماعي، حيث استشراء ظاهرة الفساد الإداري، إذ كانت تلك الأدوية تهرب من المنافذ الرسمية إلى الأسواق والصيدليات، وغني عن البيان ازدهار تلك التجارة في تلك الفترة لما تحققه من أرباح نتيجة بيع أسعار تلك السلع بأسعار كبيرة.

أما السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٧ فان الحال تغيرت كثيرا، إذ جاءت الرتبة الأولى للوقود والطاقة ،وفي المرتبة الثانية مجموعة الإيجار، في حين جاءت مجموعة الخدمات الطبية بعدها ، تلتها مجموعة النقل والمواصلات ومن ثم السلع والخدمات المتنوعة ، بعدها أتت المواد الغذائية ... لتأتي أخيراً مجموعة الدخان والكحوليات.

جدول (٣)
الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حسب المجاميع الرئيسية
خلال السنوات ١٩٩٠- ٢٠٠٧

١٠٠=١٩٩٣

السنة	المواد الغذائية	الدخان والكحوليات	الأقمشة والملابس والأحذية	السلع المنزلية والأثاث	الوقود والإضاءة	النقل والمواصلات	الخدمات الطبية والأدوية	سلع وخدمات متنوعة	الإيجار	الرقم القياسي العام
١٩٩٠	٥.١	٥.٦	٤.	٥.٥	٤٣.٦	٥.٠	١ .٤	.٠	٠.	٦.٣
١٩٩١	١ .٤	١٤.٦	١٢.٢	١٣.١	٥٩.١	١٦.١	٢٤.٤	١٧.٩	٦٦.٠	١٧.٧
١٩٩٢	٣١.٧	٢٧.٣	٢ .	٣٣.٧	٦٣.	٣٤.٧	٤٣.٣	٣٧.٦	٧٦.٥	٣٢.٥
١٩٩٣	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
١٩٩٤	٦٠٠.	٥٦٦.٥	٥٩٧.٧	٥٥٥.٦	٥٣٦.٢	٥٤ .٣	٥٦.٦	٦٧٤.٢	١٦ .	٥٤ .٥
١٩٩٥	٣١٦٧.٤	١٧٧٤.٤	٢٥٩ .٧	١٦ ٦.٠	٣٢٣٧.٠	١٩٧٥.	٥٥٣١.	٢٧٣٠.٠	٣٦٤.٠	٢٦٧٢.٩
١٩٩٦	٢٤٤٠.٧	١٣٠٢.٠	٢٣٣٩.٠	١٤٩٠.٢	٣ ٩.٥	١٩٤٠.١	٧٧١٧.٢	٢٩٢٤.٠	٦٤١.٣	٢٢٤٢.١
١٩٩٧	١٩.٢ ٢	١٤٣٣.	٣١٠٤.٩	١ ٣٦.	٥٤٢٧.٩	٢٧١١.٠	١١٥١٢.٥	٣٣٢٩.١	١١٥٦.٥	٢٧٥٩.٢
١٩٩	٣١٣٦.٠	١٥٢٤.٦	٢٩٢٩.	٢٢٦٤.٣	٦٧٦٩.٢	٣٠٧٧.٣	١٥٢٣١.٥	٣٩٢٣.٥	٢٠٥٢.٣	٣١١٦.٧
١٩٩٩	٣١٣٦.٢	١٧٥٢.٩	٢٩٧١.١	٢٦٧٤.٣	١٠٥٦٤.٦	٤٢٧١.٥	١٩١٧١.	٤٣٢٩.٣	٣٥٦٦.٢	٣٥٦٥.٠
٢٠٠٠	٣٠٣٩.٦	١٧٩٥.٧	٢ ٢.١	٣٠٥٦.	٩٤ ١.٤	٤ ٧٥.٤	٢٠٧٤٤.٠	٤٥٦١.٧	٥٣٢٤.٦	٣٧٤٢.٥
٢٠٠١	٣٢ .٦	١٦٩٥.	٣٠١٩.٠	٣١٧٣.٥	٩٣٣٤.٢	٥١٤٠.٠	٢٢٩٥٣.١	٤٥٩٦.٩	٧٩٢.٧	٤٣٥٥.٣
٢٠٠٢	٣٥ ٧.٥	١٧٤٦.٢	٣١١٢.٩	٣٢٤ .٣	٩٢٧ .٦	٥١٠٤.٧	٢٥٠٩٥.٤	٤٩٣ .١	١٤٢ ٠.٤	٥١٩٦.٦
٢٠٠٣	٤١٧ .	١٥١٧.٢	٣٢٥٠.٤	٣٢٩٦.٩	٤٩٠١٠.٥	٦٢ ٥.٦	٢٤٧٢ .٥	٥٥٥٤.٣	٢٠٢٣٣.٥	٦٩٤٣.٥
٢٠٠٤	٤٥٤٤.٢	١٢١٠.٤	٣١٣٢.٠	٣٢ ٤.١	٣٢٢٢٦.٥	٧٠٩٦.٧	٣٢٥٩٤.٦	٦٧٣٧.٣	٣٤٣٣٦.٢	١٥.٦
٢٠٠٥	٥٥٥ .١	١٢١٧.٩	٣٤٢ .١	٣٦١٣.٧	٦٤١٦١.٤	١٠٩٠٣. ٧	٣٥٠٢٢.٥	٤٠٦.٦	٤ ٩١١.٦	١٢٠٧٣
٢٠٠٦	٧٢١٧.٥	١٤١١.٣	٤١٦٤.٣	٤١٧٥.٥	١ ٣٥١٥.٣	٢٤٩٩٦. ٠	٤١٥١٣.٤	١١٣١٥. ٠	٦٦٠٧٥.٤	١ ٥٠٠.
٢٠٠٧	٤١٩.	١٥٠٧.٦	٤٥١٩.٠	٤٤٠ .	٣٣٠٥٧٩.٥	٢٩٣٤٧. ١	٤٤٥٤٠.٩	١٣٥ ٢. ٤	٧٦٠ ٥.٦	٢٣ ١٥. ٢
١٩٩٠-١٩٩٥	٦٥٣.٩	٤١٤.٧	٥٥٧.٠	٣٩٩.٠	٦٧٣.٣	٤٤٦.٧	١٠٩٥.	٥٩٤.٦	١٤٢.٧	٥٦٣.٠
١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٩٥٦.٥	١٥٩٤.٢	٢ ٠٤.٣	٢١٦ .١	٦٥٦١.٦	٣١٤١.٩	١٣٣١ .١	٣٦٣٢.٩	٢١ ٤.٢	٣٠٢٤.٧
٢٠٠٠-٢٠٠٥	٤٠٣٢.	١٥٣٠.٥	٣١٣٧.٤	٣٢٧ .٩	٢ ٩١٥.٤	٦٥٦٧.٧	٢٦٣٥٦.٤	٥٧٩٩.٢	٢١٩٧٩.	٦ ٥٤.٦
٢٠٠٣-٢٠٠٥	٤٧٦٠.٤	١٣١٧.٩	٣٢٧٠.٢	٣٣٩ .٢	٤ ٤٦٦.١	.٩٥.٣	٣٠٧ ١.٩	٦ ٩٩.٤	٣٣٤٩٣.	٩٢٧٧.٦

٢٠٠٥-٢٠٠٧	٧٠٦٥.١	١٣٧ .٩	٤٠٣٧.١	٤٠٦٦	١٩٢٧٥٢	٢١٧٤ .٩	١٧٤٠٠ .٩	١١١٠١. ٣	٦٣٦٩٠.٩	١ ١٢٩. ٧

المصادر : تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

١-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، صفحات متفرقة.

٢-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٤،٢٠٠٣، صفحات متفرقة.

٣-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الأسعار والأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠٠٦، نيسان ٢٠٠٧، صفحات متفرقة.

شكل (١)
الأهمية النسبية للمجاميع المكونة للرقم القياسي للاسعار للمدة ١٩٩٠ - ١٩٩٥

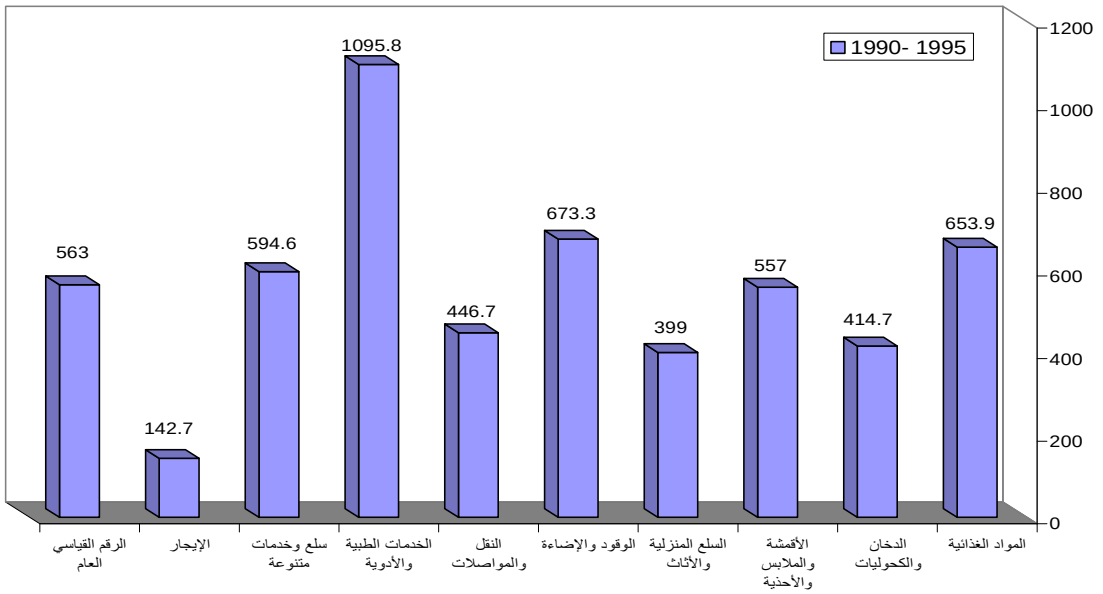

المصدر: تم أعداد الشكل من قبل الباحث أعمادا على البيانات الواردة في الجدول (٣)

شكل (٢)
الأهمية النسبية للمجاميع المكونة للرقم القياسي للاسعار للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٠

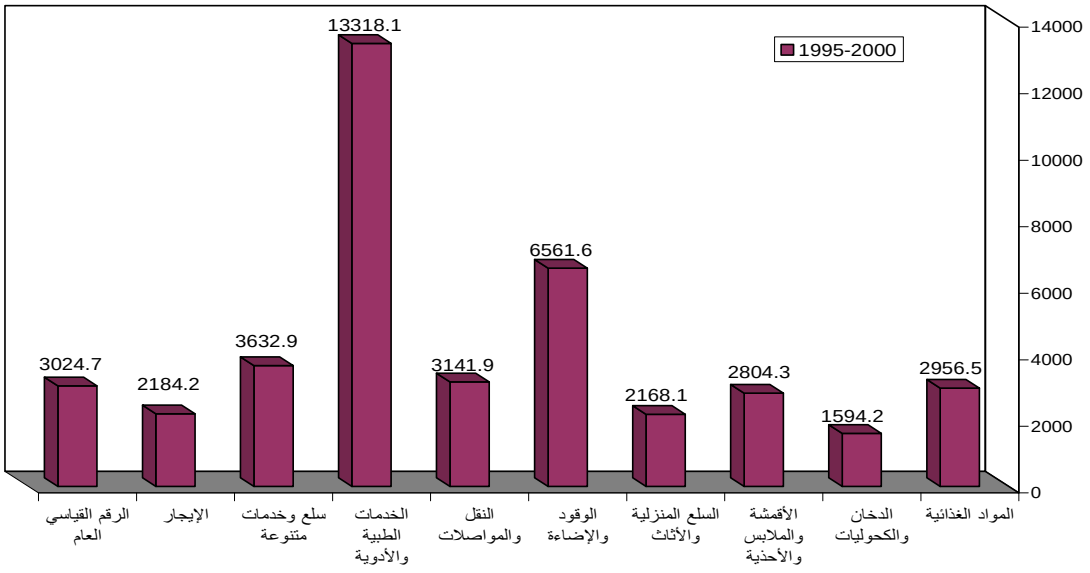

المصدر: تم أعداد الشكل اعتمادا على بيانات الجدول (٣) .

شكل (٣)
الأهمية النسبية للمجاميع المكونة للرقم القياسي للاسعار للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥

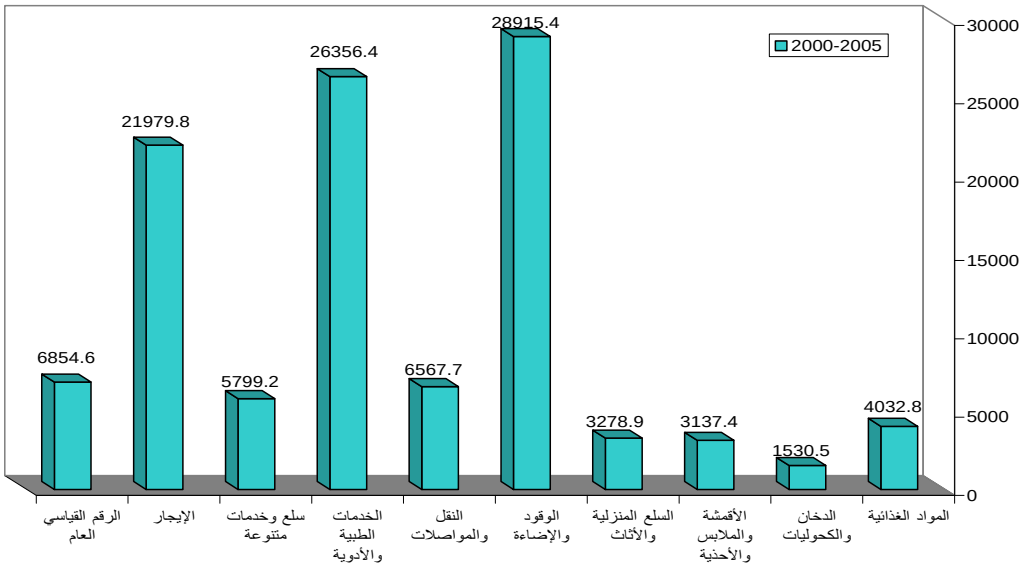

المصدر: تم أعداد الشكل اعتمادا على بيانات الجدول (٣) .

شكل (٤)
الأهمية النسبية للمجاميع المكونة للرقم القياسي للاسعار للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥

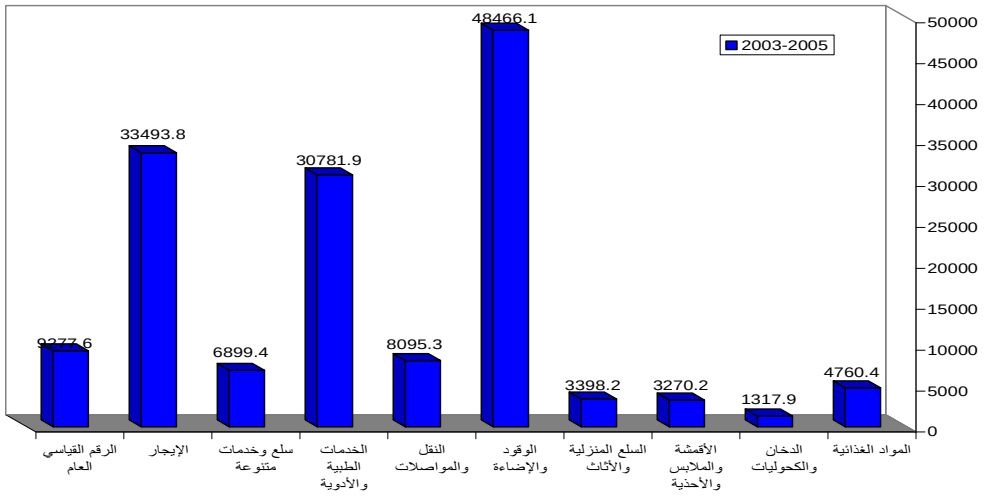

المصدر: تم أعداد الشكل اعتمادا على بيانات الجدول (٣) .

شكل (٥)
الأهمية النسبية للمجاميع المكونة للرقم القياسي للاسعار للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧

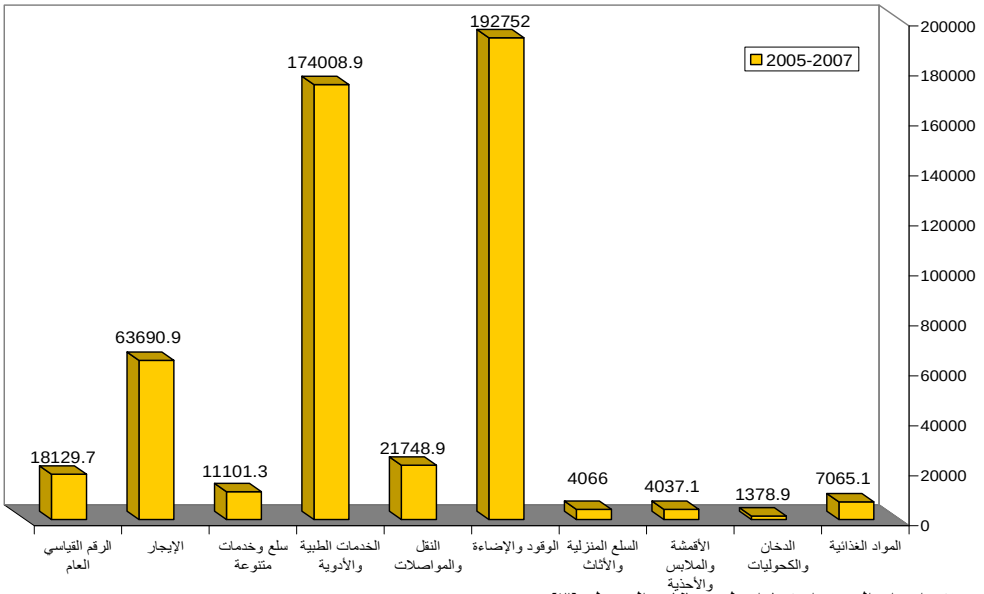

المصدر: تم اعداد الرسم اعتمادا على بيانات الجدول (٣)

جدول (٤)

تسلسل المجموعات الرئيسة التي تشكل المجاميع الرئيسة المكونة للرقم القياسي للأسعار للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧

التسلسل	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٣-٢٠٠٧
أولا	الخدمات الطبية والأدوية	الخدمات الطبية والأدوية	الوقود والإضاءة	الوقود والإضاءة
ثانياً	الوقود والإضاءة	الوقود والإضاءة	الخدمات الطبية والأدوية	الإيجارات
ثالثاً	المواد الغذائية	سلع وخدمات متنوعة	الإيجارات	الخدمات الطبية والأدوية
رابعاً	سلع وخدمات متنوعة	النقل والمواصلات	النقل والمواصلات	النقل والمواصلات
خامساً	الأقمشة والملابس والأحذية	المواد الغذائية	سلع وخدمات متنوعة	سلع وخدمات متنوعة
سادساً	النقل والمواصلات	الأقمشة والملابس والأحذية	المواد الغذائية	المواد الغذائية
سابعاً	الدخان والكحول	الإيجارات	السلع المنزلية (الأثاث)	السلع المنزلية (الأثاث)
ثامناً	السلع المنزلية (الأثاث)	السلع المنزلية (الأثاث)	الأقمشة والملابس والأحذية	الأقمشة والملابس والأحذية
تاسعاً	الإيجار	الدخان والكحول	الدخان والكحول	الدخان والكحول

المصدر : تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

١-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، صفحات متفرقة.
٢-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ صفحات متفرقة.

أما إذا انتقلنا إلى جدول (٤) والذي يوضح خارطة الأولويات التي تشكل الرقم القياسي للأسعار، فنلاحظ إنها قد تغيرت لسنوات الحصار، مقارنة بالمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، إن نظرة دقيقة للجدول، تبين إن ثمة عوامل أخذت أهميتها تتنازل في تشكيل الرقم القياسي للأسعار خلال المدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧، خذ مثلا المواد الغذائية التي تراجعت من المرتبة الثالثة للمدة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى المرتبة الخامسة للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٠ والى المرتبة السادسة للمدد ٢٠٠٣-٢٠٠٧، لاحظ الاشكال البيانية (٣، ٤، ٥)، وبالتأكيد هو أمر منطقي، حيث إن العراق كان محاصرا خلال التسعينات، الأمر الذي رافقه انخفاض حاد في الدخول حينها، ومع توقف

الاستيرادات الغذائية و شحة عرضها في الداخل، فانه من المنطقي أن ترتفع أسعارها، أما بعد ٢٠٠٣ فان حرية دخول وخروج السلع من والى داخل العراق، خاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية على العراق ونمو الدخل الفردي، فان النتيجة هي انخفاض في أسعار تلك السلع.
لنلاحظ الإيجارات من جهة أخرى، حيث كانت في أسفل سلم الأولويات في بداية المدة ١٩٩٠-١٩٩٥ ، ارتفعت إلى المرتبة السابعة للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٠ والى المرتبة الثالثة للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ والمرتبة الثانية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، وهو أمر حتمي نتيجة عودة الكثير من العراقيين من خارج العراق، وتعدد الأحزاب والمقرات فضلا عن ارتفاع أسعار الإيجارات في المناطق الآمنة والتي أصبحت ملاذا للكثير من العوائل المهجرة، وهو ما أدى إلى ارتفاع الإيجارات في تلك المناطق.
وغني عن البيان إن نجد إن فقرة الوقود والطاقة كانت تحتل المرتبة الثانية خلال سنوات ما قبل ٢٠٠٣، وتربعت على القمة للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، وذلك بسبب قرارات رفع أسعار المحروقات كما أسلفنا..

ثالثاً : حلول ومقترحات

من خلال المؤشرات التي أثبتت بروز ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ ، ومن خلال تحليل الأسباب الرئيسة التي تقف وراء هذه الظاهرة، فإننا يمكن إن نعرض مجموعة من الحلول والمقترحات التي يمكن أن تساهم في التخفيف من حدة هذه المشكلة :
يرى الباحث إن مشكلة التضخم بكل الأحوال ذات بعدين رئيسين، الأول يرتبط بالجانب الحقيقي للاقتصاد، والثاني يرتبط بالجوانب النقدية والمالية.

أولا : حلول على المستوى الحقيقي للاقتصاد :

١- نرى أن معالجات التضخم يجب أن توجه بالدرجة الأساس إلى تشجيع الإنتاج السلعي والخدمي، إن تشجيع الجانب الحقيقي من الاقتصاد يتم من خلال تفعيل الاستثمار، إذ إن تنويع مكونات الناتج المحلي الإجمالي وعدم الاعتماد على العنصر الوحيد في الاقتصاد وهو النفط أصبح أمر لا بد منه، نحن نرى إنه من بين تلك القطاعات التي يجب التركيز عليها خلال الفترة المقبلة هي ، الكهرباء، البناء والتشييد، السياحة، البنى التحتية، النقل والمواصلات، الزراعة وبعض قطاعات الصناعة كالبتروكيماويات والأدوية والأغذية.
٢- من النقطة أعلاه نرى بضرورة تفعيل دور الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات المرتبطة بها. وذلك من خلال الإسراع بدخول الاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات المشار لها أعلاه، كذلك ضرورة الاهتمام بالاستثمار بشقيه المادي والبشري. فضلا عن تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار، من خلال مختلف الوسائل كالإعلام والترويج والتوعية المجتمعية، فضلا عن ضرورة الاهتمام بإنشاء سوق مالي ونظام مصرفي متطور.
٣- ضرورة تفعيل انشطة استثمارية مستحدثة مثل المناطق الحرة، الاسواق التجارية الكبيرة (المولات)، ايجاد مناطقة سياحية متكاملة.
٤- إن استقرار الأوضاع الأمنية سيكون عامل مهم في إيقاف تسارع وتائر نمو التضخم، حيث إن تحسن الأوضاع الأمنية يساعد في استقطاب المستثمرين للاستثمار في داخل العراق.

٥- ضرورة الاهتمام بتطوير قطاع النفط ذاته، باعتبار العراق بلدا ريعيا، وان الاعتماد على هذا المورد في تمويل عملية التنمية سيستمر لفترة طويلة قادمة، كذلك معالجة شحة المشتقات، من خلال الإسراع في بناء معامل للتكرير.

ثانيا : حلول على مستوى السياسة النقدية :

١- المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار ، وذلك من خلال تعزيز وتقوية الدور الايجابي الذي يقوم به البنك المركزي من خلال مزاد العملة، والعمل على زيادة الثقة بالدينار وزيادة الاحتفاظ به كمخزن للقيمة، مما يؤدي إلى المحافظة على ارتفاع قوته الشرائية. بيد انه يجب عدم المغالاة في قيمة الدينار مقابل الدولار لما للامر من خطورة على ميزان المدفوعات من زاوية ان دينارا قويا سيكون مشجعا على زيادة الاستيرادات وتقليل الصادرات، الامر الذي من المحتمل ان يؤدي الى عدم تشجيع نمو الناتج المحلي خاصة الزراعة والصناعة (المرض الهولندي) ، من هنا فان على المركزي البحث عن ادوات اكثر مرونة من شانها المحافظة على وظيفتها الاستقرارية. وذلك من خلال استهداف سعر صرف تأشيري، يمكن أن يدار من قبل البنك المركزي مع المحافظة على هوامش من حرية الارتفاع والانخفاض حوله.

٢- تعزيز دور المصارف وإيجاد أسعار فائدة تشجيعية بهدف زيادة فرص الادخار والاستثمار.

٣- تطوير النظام المصرفي العراقي والتشجيع على الاندماج المصرفي مع المصارف العربية والعالمية، وتوفير البيئة الملائمة لعملها داخل العراق وذلك باستخدام احدث الأنظمة المصرفية العالمية وإدخال العمليات المؤتمتة بشكل اكبر.

ثالثا : حلول على مستوى السياسة المالية :

١ - ضبط الإنفاق العام ، وخاصة الإنفاق الاستهلاكي البذخي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم تنامي الضغط على العرض المحدود وما يؤدي إليه من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، من جهة أخرى ضرورة التوجه نحو الإنفاق الاستثماري الذي يساهم في التنمية الحقيقية وزيادة التكوين الرأسمالي كذلك الاهتمام بكافة تلك القطاعات الحقيقية التي تساهم بشكل غير مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي يحجم القطاع الخاص من الدخول لها لانخفاض ربحيتها، كالبنية التحتية وغيرها...

٢- من جهة ثانية استخدام السياسة الضريبة في تقليص السيولة النقدية. مع التركيز على الفئات الضريبية التي يصعب الوصول لها والتي تحصل على جزء كبير من الدخل والثروة. الامر الذي يعني ضرورة الاهتمام بإيجاد نظام ضريبي متين يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من جهة وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة اخرى

٣- زيادة الإيرادات من قطاع النفط باعتباره القطاع الرئيسي في اقتصاد ريعي، من خلال تطوير الحقول الحالية والاستثمار في الحقول المستكشفة وغير المنتجة، مع ضرورة التنبيه الى استخدام تلك الايرادات من اجل القيام بعملية التنمية الحقيقية لا ان تساهم في زيادة فقرات النفقات الاستهلاكية وفقرات الدعم التي تؤدي الى زيادة الضغوط التضخمية.

٤- ضرورة ايجاد بدائل عن المورد النفطي الذي يعد موردا ناضبا والاهتمام بالموارد الطبيعية الاخرى التي تتوفر في الاقتصاد مثل الغاز، الكبريت، الفوسفات، الحديد الرسوبي، اطيان الكؤويين، رمال السليكا وغيرها....

الهوامش والمصادر :

١- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٤، ص٩.

٢- رمزي زكي، التضخم المستورد، دراسة في اثار التضخم في البلدان الرأسمالية على البلدان العربية، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٦، ص ١١١-١١٦.

٣- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة، صفحات متفرقة

٤- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٤ ص٢٠ –٣٠.

٥- مجموعة كتاب، النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٧ بغداد- اربيل- بيروت، ص ٧٧ ،

أنظر ايضا:

- تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية،، تأملات في مفارقة الوفرة، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية ط١، ٢٠٠٥ بغداد – اربيل – بيروت، ص ٦٤ .

٦ - د.جعفر طالب احمد، د.ميثم لعيبي إسماعيل، سياسة تخفيض الدعم الحكومي عن أسعار المشتقات النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ / مدخل اقتصادي- بيئي، مجلة جامعة ذي قار، العدد١ ، المجلد ٣، حزيران ٢٠٠٧، ص٢٠٤-٢٠٧.

٧- الموازنة الفيدرالية للدولة العراقية لعام ٢٠٠٦ ، ص ٤.

أنظر أيضا:

- علي عبد الأمير علاوي، بيان حول الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق ،٢٠٠٦ ، ص .

- د.رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،، ١٩٩٥، ص ١٣٥.

٩- الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

١٠- الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٦، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

١١- الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٧، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

١٢- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٣، صفحات متفرقة.

١٣- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٤، صفحات متفرقة.

١٤- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٣، صفحات متفرقة.
١٥- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية،٢٠٠٤، صفحات متفرقة.
٢٠- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الأسعار والأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠٠٦، نيسان ٢٠٠٧، صفحات متفرقة .